

دور الدولة في التنشئة الأخلاقية عند إميل دوركايم

The role of the state in the moral formation of Emile Durkheim

هدى درنوني¹، صونية العيدي²¹ جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، h.dernouni@univ-biskra.dz² جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، s.alaidi@univ-biskra.dz

Abstract

ملخص

This paper aims to shed light on a pioneering perspective in sociology; Emile Durkheim referred to formation (education) as the process of helping the individual to realize his social self and organize it in order to avoid conflict with his personal needs, and this can only be achieved through moral formation, and here the values of society, its laws and policies are one of the foundations of social control that is embodied in one of its bodies, which is the state.

Keywords: Country; An ethical formation; Durkheim; education

تهدف هذه الورقة إلى تسليط الضوء على منظور رائد علم الاجتماع؛ إميل دوركايم إلى التنشئة (التربية) باعتبارها العملية المساعدة للفرد على إدراك ذاته الاجتماعية وتنظيمها لتقادي الصراع مع حاجاته الشخصية وذلك لا يتحقق إلا عن طريق التنشئة الأخلاقية، وهنا تعتبر قيم المجتمع وقوانينه وسياساته أساس من أسس الضبط الاجتماعي الذي يتجسد في إحدى هيئاته، وهي الدولة.

الكلمات المفتاحية: دولة؛ تنشئة أخلاقية؛ دوركايم؛

تربية

المؤلف المرسل: هدى درنوني، الإيميل h.dernouni@univ-biskra.dz

1- مقدمة

ما هي السياسة؟ سؤال أجاب عليه دوركايم بوصفها شكل من أشكال الفعل الإنساني الذي يرمي إلى تحقيق مثل أعلى، تتمحور حول قيم العدالة الاجتماعية والمساواة، فهي تصور سياسي لما ينبغي أن يكون عليه الواقع، ويستجد فيه الروح الجمعية، فالسياسة تشكل التمثلات الجمعية.

هذه الأخيرة التي تضيف على البعد السياسي معناه الاجتماعي، فهي ضرورية لارتباطها بالمحيط الاجتماعي وبنياته الأساسية، والتي تمثل البنية التربوية إحداها.

فالتمثلات الاجتماعية (السياسة) هي الركيزة التي تقوم عليها عملية التنشئة الاجتماعية التي تفرض من خلالها على الطفل قواعد المجتمع ومعاييره، وتجعل منه كائناً يخضع للنظام الاجتماعي القائم، وتحدد المقدار الكافي من الامتثال لقيام المجتمع والحفاظ على توازنه، وذلك بتنمية استعداداته الجسدية والفكرية والأخلاقية.

وكون النظام هو الوسيلة الوحيدة التي تتيح القدرة لتعليم الطفل السيطرة على رغباته وتضع القيود الملزمة والفارضة لضوابط أخلاقية، وكون النظام السياسي وسلطة الدولة هي صميم هذه الآليات التي ترسم النظم والقواعد الاجتماعية المحددة لقيم وأخلاق المجتمع، فإن هذه المقالة جاءت لتبحث عن:

ما دور الدولة في التنشئة الأخلاقية للمجتمع من منظور إميل دوركايم؟

2- إميل دوركايم في سطور:

عاش إميل دوركايم في الفترة الممتدة بين 1858 - 1917م. يعد من أوائل الفرنسيين في علم الاجتماع الذين ساروا في طريق العمل الأكاديمي.

ولد دوركايم في إبينال باللورين، المقاطعة الفرنسية الشرقية، وأتى ميلاده لأب من الحاخامات اليهود، الذي أراد لابنه أن يسير على نهج الأسرة، بأن يصبح رجل دين، وقد أراد الابن لنفسه هذا أيضاً، فدرس العبرية وقرأ كتاب العهد القديم، والتلمود الذي يحوي تعاليم الأحبار الربانيين الموسويين، وفي الوقت نفسه درس العلوم العلمانية وسار في التعليم الحكومي. وبعد محاولتين فاشلتين تم قبوله بالمدرسة العليا سنة 1879م، وفيها التقى بعدد من الرجال الذين تركوا أثراً واضحة على الحياة الفكرية في فرنسا، من أمثال هنري برجسون الفيلسوف الشهير، وبيرر جانيت الباحث في علم النفس، وكان من أكثر أساتذة المدرسة تأثيراً فيه فوستل دي كولانج مؤلف كتاب (المدينة القديمة) والذي أصبح بعد ذلك مديراً للمدرسة.

وبعد تخرجه من هذه المدرسة سنة 1882م اشتغل دوركايم بالتدريس في المدارس الثانوية حتى سنة 1887م، ليتاح له الذهاب إلى ألمانيا في إجازة علمية، وهناك تعرف على فكر (فاجنر) و(شمولر) و(فونت) وتأثر بهم وانعكس هذا على موقفه الفلسفي، سواء من الفكر أو من الواقع، هذا بالطبع بجانب تأثره البالغ بفلاسفة عصر التنوير من أمثال (جان جاك روسو) ومرتسكيو، كما تأثر بالطبع بفكر (سان سيمون) الذي عده دوركايم أستاذه في علم الاجتماع. (قاسم، 1961، صفحة 04)

3- مفهوم التنشئة الأخلاقية:

1.3 التنشئة الاجتماعية: يعد إميل دوركايم من الرواد الغربيين الذين ألقوا الضوء تبيينا وتفصيلا على الأهداف والاتجاهات الأساسية لنظرية التنشئة الاجتماعية، وهو يرى أن التنشئة الاجتماعية أو التربية بالنسبة له ما هي إلا تنشئة اجتماعية منهجية للأجيال الناشئة.

ويقصد دوركايم بالتنشئة أو التربية الاجتماعية أنها: "عملية إزاحة الجانب البيولوجي والبحث عن نفسية الطفل وإحلال نماذج السلوك الاجتماعي الثقافي محله"، أي أنها عملية استبدال الجانب البيولوجي بأبعاد اجتماعية وثقافية لتصبح هي الموجهات الأساسية لسلوك الفرد في المجتمع. (ليلة، 2006، صفحة 193)

إذ يرى أن الطفل في مراحل نموه الأولى ما هو إلا كائن بيولوجي بحت، خالي من أي خصائص اجتماعية، ومن ثمة تأتي بعد ذلك عملية التنشئة الاجتماعية التي ربطها دوركايم بالتربية كي يتحقق من خلالها التفاعل بين إمكانيات الفرد للتعلم وقبول التربية وبين الظروف الاجتماعية التي تخلق منه كائنا اجتماعيا فعالا، لديه من الإمكانيات الاجتماعية التي تخلق منه ذلك، ولديه الإمكانيات والقدرات ما يمكنه من القيام بالسلوك الاجتماعي في القطاعات المختلفة للمجتمع. (بن عون، 2016)

اذن التنشئة الاجتماعية عند دوركايم تتلخص في كونها:

ذلك الفعل الذي تمارسه الأجيال الراشدة على الأجيال الصغيرة التي لم تصبح بعد ناضجة أو مؤهلة للحياة الاجتماعية، وموضوعها إثارة وتنمية عدد من الاستعدادات الجسدية والفكرية والأخلاقية عند الطفل، والتي يتطلبها المجتمع السياسي في مجمله، والوسط الذي يوجه إليه. (أحمد، 1997، صفحة 128)

2.3 الأخلاق: ينظر دوركايم إلى الجانب الأخلاقي نظرة احترام، فبين أن القوى الأخلاقية هي قوة قسرية تمارس نوع من الاغتصاب للطبيعة الإنسانية، فتحدد للفرد طبيعة مفهومي الواجب والخير، ليتشكل الإنسان ذو الحس الأخلاقي الذي يتميز بالحماسة والاندفاع والميل الشديد والصارم لتطبيق القانون الأخلاقي

(دوركهام، الصفحات 35-36). فالأخلاق حسبه هي السلوكيات التي تحدد نوعية الجزاء في السلبية والإيجابية التي تمارس على الفرد في البيئة الاجتماعية.

3.3 التنشئة الأخلاقية: يرى دوركايم بأنها: "العملية التي تعد الطفل لممارسة واجباته وتطوير بعض من سماته الخاصة واحدة تلو الأخرى وهذا سعياً إلى تنمية الاستعدادات العامة للبنية الأخلاقية والوضعيات الأساسية الكامنة في أصل الحياة الأخلاقية، ثم إلى إعداد النظام الداخلي الأخلاقي، الذي يهيئ الطفل للمبادرات الأخلاقية، والتي تشكل الشرط الأساسي للتطور". (دوركهام، صفحة 34)

فأكثر الجوانب أهمية لدوركايم في عملية التنشئة، هو الجانب الأخلاقي الضروري للوجود الفاعل في المجتمع. لذا اهتم بتفاصيلها فقسمها إلى ثلاثة جوانب أساسية: (الإدريسي، 2016)

- أولاً؛ هدفها هو مد الأفراد بالوسائل الضرورية لكبح النزوات التي تهدد بالإطباق عليهم وابتلاعهم.
- ثانياً؛ تمد الأفراد بالإحساس بالاستقلال لكنه استقلال خاص ومميز فيه "يفهم الطفل لماذا أن القواعد التي تنص على أشكال معينة من السلوك يجب "الرغبة فيها بحرية" أي "تقبلها عن طيب خاطر بفضل "التقبل المستتير".

- أخيراً، عملية التنشئة تهدف إلى تطوير إحساس بالإخلاص للمجتمع ونسقه الأخلاقي.
- فيمكن القول أنه يرى أن جوانب التنشئة الأخلاقية هي مجهودات للسيطرة على التحلل المرضي لقبضة الأخلاق الجمعية على الفرد في المجتمع الحديث.

وأن دراسة التنشئة الأخلاقية تتيح لعلم الأخلاق أن يصل إلى مستوى القدرة على ملاحظة ماهية الظواهر الأخلاقية في إطار سماتها الأكثر عمومية وفي اللحظة التي تظهر فيه بوضوح تمايزها عن الوعي الفردي. (دوركهام، صفحة 35)

4- مفهوم الدولة:

يرى دوركايم أن مفهوم الدولة هو من جملة المفاهيم الفضفاضة التي كثيراً ما تستعمل من غير أن يتم تحديد مضمونها بدقة. فهو يستعملها تارة للدلالة على المجتمع السياسي في كليته، ويستعملها تارة أخرى للدلالة على جزء معين من ذلك المجتمع.

يحصّر دوركايم مفهوم الدولة في الهيئات الاجتماعية التي يحق لها التكلم باسم المجتمع الكلي. فعندما تتخذ الحكومة قراراً، أو يصوت البرلمان على قانون، فإن المجتمع كله يكون معنياً بالقرارات والقوانين الصادرة عن مختلف أجهزة الدولة، بمعنى أن هذه القرارات والقوانين تكون ملزمة للجميع.

وأما المصالح الإدارية فإنها عبارة عن أجهزة وهيئات ثانوية تقع تحت سلطة الدولة؛ وبالتالي فإنها ليست جزءاً من كيانها الذي يتميز عنها بطبيعة الوظائف التي يؤديها.

فيمكن القول بأن مفهوم الدولة مرادف لمفهوم المجتمع السياسي. ذلك أنه عندما يبلغ المجتمع السياسي درجة معينة من التعقيد يصبح عاجزاً عن مزاولة نشاطه التنظيمي، ولا يستطيع بالتالي أداء وظيفته إلا من خلال جهاز الدولة التي تتكفل نيابة عنه بوظيفة الضبط الاجتماعي.

وتكمن وظيفة الدولة، حسب دوركايم، في إحلال التفكير العقلاني في المجتمع وتنظيمه بطريقة عقلانية. وتزداد أهمية التفكير العقلاني في المجتمع كلما نمت الدولة وتطورت. وليس يعني ذلك أن الدولة هي السبب في وجود الروح الجماعية وانتشارها في الجسم الاجتماعي، ذلك لأن التاريخ يشهد على وجود مجتمعات سياسية بدون دولة. إن ما يجعل التماسك الاجتماعي ممكناً هي المعتقدات المشتركة التي تحرك الأفراد بشكل غامض ولا شعوري تقريباً، وتجعل منهم كتلة واحدة هي عبارة عن حشد دائم يتحرك بطريقة غير واعية تماماً، تحركه قوة انفعالية غالباً ما تقع خارج دائرة الوعي الفردي مما قد يجعل من الحشد قوة عنيفة ومدمرة. ويرجع السبب في ذلك إلى عدم توفر الحشد على مركز يستقبل تلك القوى العمياء ويعقلنها قبل أن تقدم على فعل غير محسوب العواقب. وهنا بالضبط يكمن دور الدولة المتمثل في التحكم العقلاني في انفعالات المجتمع. (Durkheim, 1958, p. 04)

تكمن وظيفة الدولة، إذن، في توجيه الضمير الجمعي في الاتجاه الصحيح، لأن غياب مركز القرار العقلاني قد يؤدي إلى تصريف القوة الانفعالية المرتبطة بالضمير الجمعي أو الحشد بشكل عشوائي مدمر بسبب طبيعتها غير العقلانية. إن ما يسمح للدولة بالاضطلاع بهذه المهمة هو موقعها المركزي الذي تتقاطع عنده كل المصالح ويجعل منها كياناً محايداً بالنظر إلى كل طرف من الأطراف المتنافسة في المجتمع. ونظراً لموقعها المركزي والمحايد في المجتمع تستطيع الدولة أن تدرك مدى تعقد الوضعيات التي تنشأ عن التفاعل بين مختلف التوجهات الاجتماعية، وتستحضر في معالجتها للقضايا الخلافية ما غاب عن إدراك كل طرف من الأطراف المتنافسة. وبذلك يمكنها الوصول إلى حلول مرضية ما كان من الممكن

أن تخطر ببال القوى المتصارعة. فالدولة بهذا المعنى هي العقل المدبر؛ الذي حل محل القوة الانفعالية الغامضة. ويميز دوركايم في أنشطة الدولة بين نوعين: نشاط موجه نحو الخارج وآخر موجه نحو الداخل.

- يتميز النشاط الأول بكونه عنيف وعدواني، إذا كانوا ينظرون إلى الدولة على أنها كيان واقعي قائم بذاته، موجود كشيء في ذاته، لا بوصفها أداة في خدمة المواطنين من أجل تحقيق العدالة، والتنسيق بين الأنشطة الاجتماعية، وتدبير الشأن العام بما يضمن التقدم والرفاهية للسكان. وبدل أن تكون الدولة وسيلة في خدمة المجتمع تحولت إلى غاية تستقطب جهود الأفراد وتسخر كل إرادة لدعمها وتقويتها أكثر فأكثر، حتى تحولت إلى قوة مستبدة تقهر إرادة المجتمع.

- ويتميز الثاني المتجهة نحو الداخل بكونه مسالم وأخلاقي، يسعى لتدبير الحياة الخلقية للمجتمع في اتجاه تحقيق مزيد من الرفاهية والعدالة. ويرى دوركايم أنه كلما تقدم المجتمع ازدادت أهمية الوظيفة المتجهة نحو الداخل على حساب الوظيفة المتجهة نحو الخارج. فبينما كان النشاط العسكري هو النشاط المهيمن في سلوك الدولة خلال المراحل السابقة، أصبحت الأنشطة القانونية والتنظيمية تحتل مكان الصدارة في المراحل اللاحقة، حتى إن الحروب أصبحت تمثل حالات استثنائية، بينما كان الاهتمام بالأنشطة القانونية والتنظيمية في الماضي هو الذي يمثل الحالة الاستثنائية.

هكذا يتصور دوركايم تطور الدولة، يتجلى هذا التطور في تزايد حجم التشريعات والقوانين الجديدة، ذلك لأن تطور المجتمع وازدياد درجة تعقيدته بسبب التقسيم الاجتماعي للعمل الذي يفرز باستمرار نظاما وظواهر جديدة، يستلزم سن قوانين جديدة.

وخلاصة القول: إنه كلما تطور المجتمع وخطى خطوة إلى الأمام إلا وتطورت معه مؤسسات الدولة، وازدادت حقوق المواطنين، واتخذت العلاقات الاجتماعية طابعا أكثر عدالة. ليصبح مقياس تقدم الأمم مرتبط بمدى احترام حقوق الفرد، فحسب دوركايم، أن حقوق الفرد قد ازدادت في المجتمعات الحديث واتخذت طابعا اجتماعيا، حتى إن الفرد أصبح قيمة في ذاته يحاط بهالة من القداسة، يقول دوركايم: "فبينما لم تكن للشخص أية قيمة في البداية، أصبح اليوم الكائن المقدس بامتياز، يُحدث كل طعن في شرفه نفس الأثر الذي يحدثه الطعن في الآلهة لدى المؤمنين بها في الأديان البدائية".

إذن نظر دوركايم إلى الدولة على أنها "الهيئة المدنية للعدالة"، وما يبرر ضرورة قيام الدولة بهذا الدور فهو أن المجتمع ينطوي على قدر كبير من التفاوت بين الأفراد والطبقات والفئات فيما يتعلق بامتلاك

وسائل القوة والنفوذ الاقتصادية منها والاجتماعية والثقافية وما إلى ذلك، ولكي لا يطغى البعض على البعض الآخر ويهضم حقوقه، يحتاج المجتمع إلى هيئة محايدة ومستقلة ومتعالية عن المصالح الفردية والفئوية والطبقية، قادرة على فهم ضروريات العيش المشترك، وتقتضي على مطامع كل من يريد استغلال مقومات العيش المشترك من أجل تحقيق مصالحه الأنانية على حساب المصلحة العامة ومصالح غيره من المواطنين (Durkheim, De la division sociale du travail, 1967, p. 51). ومن هنا تأتي الوظيفة الأخلاقية للدولة حسب دوركايم.

5- دور الدولة فيما يخص التنشئة الأخلاقية للمجتمع:

يقول دوركايم في تحديده لدور الدولة في الإشراف على التنشئة " يجب أن تؤمن التنشئة بين المواطنين وحدة كافية من الأفكار والمشاعر (أو العواطف) يستحيل بدونها قيام أي مجتمع. ولتتمكن من إحداث هذه النتيجة وجب أيضا ألا نهمل كليا تحكم الخصوصيين"، ويتابع دوركايم قوله "ومنذ اللحظة التي تصبح فيها التنشئة وظيفة اجتماعية بصورة أساسية، فإن الدولة لا يمكن أن تغفل الاهتمام بها، وعلى العكس من ذلك، فكل ما هو تربوي يجب بمعنى ما أن يخضع لها."

يتضح إذن أن الدولة لم تغفل اهتمامها بالتربية والتنشئة الأخلاقية بل إنها تخضع للدولة، من حيث أنها المسؤولة عن سير المجتمع ونظامه ووحدته الفكرية والسياسية ووضع القوانين وتنفيذها، وبالتالي كان من الطبيعي أن تهتم بالتربية ذات الطبيعة والوظائف الاجتماعية.

إلا أن تدخل الدولة في التنشئة والتعليم الأخلاقي ينحصر في حدود معقولة جدا كما يذهب إلى ذلك إميل دوركايم نفسه، إذ لا ينبغي أن يأخذ طابعا إكراهيا أو عنيفا وعدوانيا من أجل فرض توجه معين معارض للتوجهات المجتمعية والقومية المشروعة، حيث أنه عند ما تتمسك الدولة بنظام حكم معين فإنها تحاول أن تفرضه على جميع مواطنيها فتلجأ إلى وسائل عدة، منها التنشئة الأخلاقية في جميع المؤسسات الاجتماعية، لفرض تلقين أفكارها وتوجهاتها وخلق المواقف النفسية التي تتقبلها، لتتم لها السيطرة وال ضبط الاجتماعيان.

1.5 الدولة ودورها في التنشئة الأخلاقية بالأسرة: مما لا جدال فيه أن للأسرة أثر كبير في عملية التنشئة الأخلاقية، حيث اتضح أن ضمير الفرد وفكرته عن نفسه، وأسلوبه الخاص في معاملة الناس، وما يكتسبه إبان الطفولة من اتجاهات دينية وأخلاقية... (الطنوبي، 1997، صفحة 91)

فالطفل ينتمي الى أبويه، وهما يوجهان نموه العقلي والأخلاقي، فتبدو عملية التنشئة بوصفها عملية منزلية خاصة بالدرجة الأولى، لتأتي المؤسسات الاجتماعية الأخرى في الدرجة الموالية للأسرة إزاء هذه العملية، والدولة بوصفها إحداها فينظر إلى دورها في التنشئة الأخلاقية دورا ثانويا، فتقتصر مهمتها في هذه المرحلة على أداء دور تربيوي مساعد للأسرة يتمثل في مساعدة الأسر غير القادرة على قيامها بوظيفتها وواجباتها التربوية، فإنها تأخذ زمام الأمور لأداء مهمة التنشئة وصقل أخلاق الطفل من خلال تلقينه العادات والقيم الحسنة، فتعمل على تبسيط العملية التنشئية بإنشاء المدارس لخدمة الأطفال حيث تستطيع الأسر أن ترسل أبنائها إليها. فهذا هو دور الدولة مع الأسرة فقط، فلا يمكنها أن تقوم بأي تأثير على عقول الشباب وتوجهاتهم الأخلاقية والفكرية. (دوركهام، صفحة 78)

2.5 الدولة ودورها في التنشئة الأخلاقية بالمدرسة: يقول دوركايم "لا يمكن أن تكون المدرسة ملكا لحزب، ويقتصر المعلم في واجباته عندما يستخدم السلطة التي يملكها ليجر تلاميذه إلى أفكاره المسبقة الشخصية مهما أمكن أن تبدوا له مبررة".

فيعتبر دوركايم أن من دور الدولة واختصاصاتها العمل على تطوير أنظمة التعليم وذلك لتكريس الوحدة الوطنية، خاصة وأن الفترة الزمنية التي أثر فيها دوركايم كانت هي بداية الوحدة الوطنية، وكان الهدف من التربية هو خلق ذلك الشعور الوطني لدى الطفل، وبالتالي أصبح التعليم حقا مقدسا لكل مواطن، لا تتمكن أية مؤسسة سوى الدولة من ضمان وحفظ هذا الحق لكافة المواطنين بغض النظر عن اختلاف طبقاتهم ونزاعاتهم وأوضاعهم المادية. ومهمة الدولة هذه يجب أن تنطبق على جميع مراحل التعليم والتربية، إذ عليها يقع عبء السهر والمحافظة وزيادة جميع القيم الاجتماعية التي تؤلف الإرث الاجتماعي والوطني، وليست القيم الفكرية من هذه الناحية أقل قيمة من القيم الاقتصادية، ذلك لأن خلق النخبة للإدارة الروحية للبلاد (هدف التعليم الثانوي) ونشر الثقافة العلمية العالية (هدف التعليم العالي) وخلق وسائل البحث والعمل (المكتبات والمخابر) ليست أقل ضرورة من نشر الثقافة الأولية العامة (هدف التعليم الابتدائي) والمختص (هدف التعليم المهني).

غير أن إشراف وسيطرة الدولة على شؤون التربية والتعليم لا يعني بالضرورة حصرها فيها بصورة مطلقة باعتبار أن الحصر والسيطرة الكلية مضران ومعيقان للعملية التربوية الصحيحة لجملة من الأسباب: (لعميمي، 2015)

- لا تتمكن الدولة من إعطاء تربية كاملة في النواحي الدينية والأخلاقية والصناعية.
- تصبح الدولة مع الزمن محافظة، ولهذا تكون المؤسسات الخاصة والأفراد المختصون أكثر تقدمية، حيث يميل تعليم الدولة إلى تطبيق توحيد مناهج الدراسة وتبسيط الوسائل والطرق وعينية الأفكار.
- عندما تؤمم التربية فإن الاعتمادات الحكومية تصبح مع الزمن غير كافية لحاجاتها وتهمل كثيرا من الإصلاحات وتتأخر عن القيام ببعض التجديدات كما تعرقل نمطيتها السرعة في تطبيق الإصلاح.

لتفادي هذه الأسباب يجب أن ترتبط بحرية التربية مع الاعتراف بحق إشراف الدولة المحدود والمعقول عليها من جهة أولى ومن جهة ثانية يجب أن تعطي الدولة الحرية للمدارس الخاصة على شرط أن تتقيد جميعا بمبادئ أصبحت مقدسة بالنسبة للجميع في المجتمع الحديث بعيدا عن كل المبادئ التي من شأنها أن تقوم بتخريب الأذهان والأخلاق.

فدوركايم اهتم إذن بدور الدولة كضابط اجتماعي في سيطرتها على المدارس، وذلك عن طريق التحكم في نوعية المناهج، وتحديد المقررات العلمية بإشراك القائمين على عملية التنشئة من مدرسين في مختلف الأطوار الدراسية. (السيد، 2007، الصفحات 98-99)

كما أكد دوركايم أيضا على أن المبادرة الفردية وإعطاء الدولة هامش من الحرية للفرد له أثر على التقدم العلمي والأخلاقي للمتعلم. ويبقى دور الدولة هنا منصبا على إفصاح المجال للمدارس الخاصة بالعمل تحت مسؤوليتها بشكل مباشر، لكن مع رقابة الدولة الدائم على سير عملها والمقررات التي تقدمها، وعلى التدخل في اختيار الكفاءات التي تشرف على عملية التنشئة بها. (دوركايم، صفحة 80)

إذن يمكن القول أنه من الصعب رسم حدود لدور الدولة في التنشئة الاجتماعية الأخلاقية للمدرسة، حيث لا توجد مؤسسة تعليمية تربوية لها الحق في تبني التربية أو المنهج الذي يتماشى مع مبادئ القائمين عليها ويتنافى مع مبادئ وتقاليد الحياة الاجتماعية السائدة في الدولة.

3.5 الدولة ودورها في التنشئة الأخلاقية في دور العبادة: يري دوركايم أن الدين ظاهرة اجتماعية يفرضها العقل الجمعي بقدرته القاهرة على الأفراد في بعض البيئات والمراحل، دون أن يكون لهم الحرية في الاختيار، وهذا يعني أنه لو فرض عليهم ألا يكون لهم دين مطلقا لكانوا غير متدينين، ولا يملكون إلا

الانصياع لذلك، فهو يرى أن الدين وُلِدَ الخواطر التي تثيرها القوى الطبيعية الكبرى أو بعض الشخصيات الفذة لدى الإنسان... (قباري)

فالقواعد الأخلاقية الدينية لها "خاصية ملزمة"، إذ أنها تمارس نوعاً من الصعود فوق الإرادة التي تحس أنها مقيدة بإبتاعها، هذا التقييد يجب ألا يخلط مع القوة المادية أو الإكراه، فالإرادة لا تجبر على إتباع المعايير التي تأخذها في الاعتبار حتى لو فرضت تلك القوى عن طريق الدولة والرأي العام. فالقيود الأخلاقية الدينية ليس لها مظهر أو ضغط آلي لكن لها ميزة حميمية ونفسية. ولكن هذا الطابع الحميمي والنفسي للإلزام، على الرغم من ذلك، ليس أكثر من سلطة الدولة التي تتخلل مثل الهواء الذي نتنفسه، أعماق الأعماق لوجودنا. وهو ما "قدمه دوركايم كمثال محدد للقيود الداخلية في دراسته عن الدين" إذا تصرف الفرد بطريقة معينة تجاه الطواطم، ذلك ليس بسبب أن القوى الساكنة فيها لا يمكن الشك فيها مادياً لكن لأن ذلك الفرد لديه الإحساس بأنه ملزم أخلاقياً ليتصرف على ذلك النحو، ولديه الشعور بأنه يطيع إلزاماً وأنه يؤدي الواجب " هذا الاهتمام بالاستبطان، التنشئة والتربية يمكن رؤيته في إطار الأثر المقيد للأخلاق الجمعية على الفاعل، وإذا كانت هذه القيود داخلية أو خارجية فإنها تنزل للأخلاق العامة المسيطرة على أفكار الفاعل. (الإدريسي، 2016)

إن الدين عند دوركايم ما هو إلا نسق موحد من المعتقدات والممارسات التي تربط بأشياء مقدسة وهذه المعتقدات تحدد في مجتمع أخلاقي واحد وفريد يسمى بالكنيسة أو أي دور عبادة، ويضم الذين يؤمنون به والخاضع لقيود وقواعد وضوابط الدولة.

6- الخلاصة:

التنشئة الأخلاقية إذن من خلال ما سبق ما هي إلا تفاعلات عديدة ومتبادلة بين مؤسسات المجتمع، فهي تهدف إلى إعداد الكائن الاجتماعي، فيرى إميل دوركايم أنها المسؤولة عن إتاحة فرص النمو لكي يتحقق في هؤلاء الأفراد ألوانا من الفكر والعاطفة والسلوك، التي ما كان يستطيع تمثيلها بنفس الدرجة والمستوى لو ترك وشأنه، ويضيف أن الموضوع الحقيقي للتنشئة ليس شيئاً آخر غير إعداد الكائن البشري، وهي عملية تعليم وتعلم لأنماط متوقعة من السلوك الإنساني. فهي بذلك عمل إنساني وليست شيئاً يمتلكه الأفراد ولكنها عملية لها مراحلها وأهدافها؛ فالطفل يرث بعض الأسس البيولوجية عن الآباء ولكنه يكتسب المكنونات النفسية والاجتماعية لشخصيته عن طريق التربية ليكون عضواً فعالاً داخل المجتمع، وتعبير عن

اجتماعية التربية التي يتمثل عطاءها للمجتمع في إعداد النظم الاجتماعية بالقوى البشرية وفي تطوير ثقافة المجتمع التي تسهر الدول على تكريس لبناتها الأساسية من وسائل مادية كالمدارس ودور العبادة...، ولامادية كالأفكار والمناهج الدراسية...، التي تهدف بالأساس إلى إنشاء أجيال تتمتع بالتربية الأخلاقية العالية.

7- قائمة المراجع

- اسماعيل قباري. (بلا تاريخ). أصول علم الاجتماع ومصادره. القاهرة: المكتب العربي الحديث للطباعة والنشر.
- الزبير بن عون. (02 04, 2016). التنشئة الاجتماعية - التطبيع الاجتماعي -. تم الاسترداد من مقالاتي: <http://www.maqalaty.com/40986.html>
- إميل دوركايم. (بلا تاريخ). التربية والمجتمع. (علي أسعد وطفة، المترجمون)
- حمدي علي أحمد. (1997). مقدمة في علم الاجتماع التربية. القاهرة: دار المعرفة الجامعية.
- طارق السيد. (2007). أساسيات في علم الاجتماع المدرسي. القاهرة: مؤسسة شباب الجامعة.
- عبد القادر لعيمي. (2015). التربية ودور الدولة في الاشراف عليها: انموذج السوسيولوجي إميل دوركايم.
- علي ليلة. (2006). الطفل والمجتمع - التنشئة الاجتماعية وأبعاد الانتماء الاجتماعي. القاهرة: المكتبة المصرية.
- لطفي الإدريسي. (2016). إميل دوركايم - الطبيعة الإنسانية والتنشئة الأخلاقية.
- محمد عمر الطنوبي. (1997). قراءات في علم النفس الاجتماعي. الاسكندرية: مكتبة المعارف الحديثة.
- محمود قاسم. (1961). قواعد المنهج في علم الاجتماع. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية.
- Durkheim, E. (1958). L'Etat. la Revue philosophique(148). Récupéré sur http://classiques.uqac.ca/classiques/Durkheim_emile/textes_3/textes_3_6/durkheim_Etat.pdf
- Durkheim, E. (1967). De la division sociale du travail. Bibliothèque de la philosophie contemporaine. Récupéré sur <http://sophia.over-blog.com/article-104130114.html>